(مستخرج)

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

الذكاء الاصطناعي والحقوق الدستورية فى مصر
« نحو إطار قانوني لحماية الخصوصية وضمان الحريات العامة »

د. هالة محمد إبراهيم طريح

المعهد العالي للعلوم الإدارية بالقطامية

أكتوبر ٢٠٢٥

العدد ٥٦٠

السنة المائة وستة عشر

القاهرة

L'EGYPTE CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

Artificial Intelligence and Constitutional Rights in Egypt: Towards a Legal Framework for Privacy Protection and Guaranteeing Public Freedoms

Dr. Hala Mohamed Ibrahim Tarih

October 2025

No. 560

CXVI itéme Année

Le caire

الذكاء الاصطناعي والحقوق الدستورية فى مصر
« نحو إطار قانوني لحماية الخصوصية وضمان الحريات العامة »

د. هالة محمد إبراهيم طريح
المعهد العالي للعلوم الإدارية بالقطامية

الملخَّص:

يشهد العالم تحوُّلًا جذريًا تقوده تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحَت مُدمجة على نحوٍ متزايد فى الحياة اليومية ووظائف الدولة. ورغم ما تحمله من تقدُّم ملموس، فإنَّ هذه التقنيات تطرح تحديات قانونية ودستورية معقَّدة، لا سيما فيما يتعلَّق بالحق فى الخصوصية، وحماية البيانات الشخصية، والحريات الأساسية. وفي السياق المصري، تُعاني الأُطر القانونية والدستورية الحالية من صعوبة مُجاراة هذا التطوُّر السريع، ممَّا يُثير تساؤلات ملحَّة بشأن مدى توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الدستورية وكرامة الإنسان. تهدف هذه الورقة إلى تحليل التحديات الدستورية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي فى السياق المصري، واقتراح إصلاحات قانونية تتماشى مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وتُؤكد الدراسة على ضرورة إيجاد توازن دقيق بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق الفردية فى إطار قانوني ديمقراطي.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، القانون الدستوري، الخصوصية، حماية البيانات، حقوق الإنسان، النظام القانوني المصري، الإصلاح القانوني، الحريات الأساسية، الابتكار التكنولوجي، المبادئ الديمقراطية.

Artificial Intelligence and Constitutional Rights in Egypt: Towards a Legal Framework for Privacy Protection and Guaranteeing Public Freedoms

Dr. Hala Mohamed Ibrahim Tarih

Higher Institute of Administrative Sciences, KatameyaAbstract

Abstract

Artificial intelligence (AI) is driving a profound global transformation, becoming increasingly embedded in everyday life and state functions. While AI offers remarkable advancements, it also introduces complex legal and constitutional challenges, especially concerning the right to privacy, personal data protection, and fundamental freedoms. In Egypt, the current legal and constitutional frameworks struggle to keep pace with the rapid development of AI technologies, raising urgent questions about the compatibility of AI applications with constitutional principles and human dignity. This paper seeks to analyze the constitutional challenges posed by AI in the Egyptian context and proposes legal reforms that align with both national legal standards and international human rights principles. The study emphasizes the need to strike a careful balance between technological innovation and the protection of individual rights within a democratic legal order.

Keywords:

Artificial Intelligence (AI), Constitutional Law, Privacy, Data Protection, Human Rights, Egyptian Legal System, Legal Reform, Fundamental Freedoms, Technological Innovation, Democratic Principles.

يشهد العالم ثورة تكنولوجية هائلة، يتصدَّرها الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح جزءًا لا يتجزَّأ من حياتنا اليومية. ومع تزايد تطبيقاته، تظهر تحديات دستورية وقانونية تستدعي دراسة متأنية للوقوف على مواجهتها. وفي ظل التوسُّع غير المسبوق فى استخدام الذكاء الاصطناعي، بات من الضروري تطوير الأُطر القانونية القائمة لحماية الحقوق الدستورية، خاصة حق الخصوصية وضمان أمن البيانات الشخصية، بما ينسجم مع الدستور والقانون والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، مع ضرورة الموازنة بين التطوُّر التقني وكرامة الإنسان. ويهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات الدستورية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على القانون المصري، وتقديم توصيات ومقترحات لمواجهتها. ويُثير التطوُّر المتسارع للذكاء الاصطناعي العديد من التساؤلات حول مدى توافق تطبيقاته مع المبادئ الدستورية والقانونية فى مصر. وتتجلَّى الإشكالية الرئيسية فى كيفية تحقيق التوازن بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي وبين حماية الحقوق والحريات الأساسية. لذا وجب تسليط الضوء على تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الحقوق والحريات الأساسية، مثل الحق فى الخصوصية وحرية التعبير والمساواة. كما يتناول البحث قضية المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، وضرورة وضع إطار قانوني واضح يُنظم استخدامه فى مصر. من خلال تفعيل دور قانون حماية البيانات الشخصية المصري فى هذا السياق، خصوصًا أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد فى المقام الأوَّل على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية، ممَّا يُهدِّد الحق فى الخصوصية والحقوق الشخصية بصفة عامة، خاصة فى وسائل التواصل الاجتماعي. كما يتطلب الأمر وضع ضوابط قانونية صارمة وواضحة لجمع ومُعالجة البيانات الشخصية فى أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولضمان عدم إساءة استخدامه فى تقييد حرية التعبير وحق المساواة وعدم التمييز. حيث قد تتضمَّن أنظمة الذكاء الاصطناعي تحيُّزات خوارزمية تُؤدِّي إلى التمييز ضد فئات معيَّنة من الأشخاص. ويظهر التحيُّز الخوارزمي عندما تُؤدِّي الأخطاء المنهجية فى خوارزميات العمل الآلي إلى نتائج غير عادلة أو تمييزية، ممَّا يُساهم فى ترسيخ التحيُّزات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجنسية الموجودة مسبقًا. وتعتمد أنظمة الذكاء

الاصطناعي على الخوارزميات لتحليل البيانات، واكتشاف الأنماط، والتنبُّؤ بالنتائج بناءً على مجموعة من المتغيرات المدخلة. وقد يُؤدِّي التحيُّز فى هذه الخوارزميات إلى استنتاجات غير دقيقة، ممَّا يُؤدِّي إلى اتخاذ قرارات غير منصفة تُعزِّز التمييز وعدم المساواة، وتُقلل من الثقة فى الذكاء الاصطناعي والمؤسَّسات التي تعتمد عليه. ويُمكن أن تترتَّب على هذه المشكلات عواقب قانونية ومالية لكلٍ من الأفراد والشركات. ويتسلل التحيُّز إلى الخوارزميات بطرُق مختلفة، مثل الاعتماد على بيانات تدريب غير متوازنة أو محدودة، أو اتخاذ قرارات برمجية متحيِّزة، أو تفسير النتائج بشكل غير موضوعي.

لذلك، فمن الضروري ضمان حيادية وشفافية الخوارزميات المستخدَمة فى أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ بهدف تحقيق العدالة، ومنع التمييز القائم على العرق أو الجنس أو الخلفية الاجتماعية. ويُعدُّ تعزيز مصداقية الذكاء الاصطناعي أمرًا أساسيًا فى مختلف المجالات، مثل: الصحة، والتعليم، والنقل، والتمويل والأعمال بل وحتى فى التقاضي، حيث يُسهم فى ترسيخ المبادئ الأخلاقية والتقنية التي تضمن عدم تأثير البيانات والقرارات الذكية المستندة إليها بشكل سلبي على حقوق وحريات الأفراد. من أجل ذلك نسعى بهذه الدراسة إلى محاولة وضع إطار قانوني شامل يُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي فى مختلف القطاعات، وإنشاء هيئات رقابية متخصِّصة لمراقبة وتقييم استخدام الذكاء الاصطناعي، مع ضرورة تعزيز الوعي والتثقيف حول قضايا الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على المجتمع.

منهجيَّة البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي النقدي، من خلال تحليل النصوص القانونية، والوثائق الدولية، والدراسات الميدانية ذات الصلة، مع الاستفادة من النماذج المقارنة. لذا يعتمد هذا البحث أيضًا على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة، واستعراض التطبيقات العملية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ومقارنتها بمعايير حقوق الإنسان.

الإشكالية:

تتمثَّل الإشكالية الرئيسية فى كيفية تحقيق التوازن بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي وبين حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين فى ظلِّ القانون الدستوري المصري، وتحديد المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي فى حالة وقوع ضررٍ نتيجة استخدامه، حيث يثور التساؤل حول مَن يتحمَّل المسؤولية: المبرمج، أم المستخدم، أم النظام نفسه؟ وتطرح هذه الدراسة مجموعة من الإشكاليات التي تتطلَّب مُعالجة قانونية وأخلاقية دقيقة، أبرزها:

١- غياب إطار قانوني مُلزم على المستويين الوطني والدولي لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي.

٢- التغيُّرات الجذرية التي تُحدثها نُظم الذكاء الاصطناعي فى آليات عمل الحكومات والشركات حول العالم، وما يترتَّب على ذلك من مخاطر محتملة على حقوق الإنسان.

٣- الطبيعة المزدوجة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، فهي من جهة تُقدم فُرصًا لتحسين حياة الأفراد، لكنها من جهة أخرى قد تُستخدَم فى انتهاك حقوقهم الأساسية؛ بسبب ضعف الوعي والإلمام بالجوانب المختلفة للذكاء الاصطناعي.

فإلى أي مدى يتوافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الدستورية؟ وما مدى قدرة الدساتير الحالية على استيعاب وتقييد آثاره على الحقوق والحريات الأساسية؟

وسعيًا إلى إيجاد حلٍّ لهذه الإشكالية، والتي يُمكن وصفها بأنَّها مُعضلة حقيقية، سوف نقوم بتقسيم هذا البحث إلى فصليين دراسيين لتقديم تحليل أكثر شمولية ومنهجية:

الفصل الأوَّل: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والقانون الدستوري.

الفصل الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق والحريات الأساسية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والقانون الدستوري

أدَّى التطوُّر السريع فى تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تغييرات جوهرية فى مختلف مجالات الحياة، بما فى ذلك المجال القانوني. وقد أثار هذا التطوُّر تساؤلات قانونية ودستورية حول مدى توافق الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الدستورية الأساسية، مثل سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الحقوق والحريات الأساسية. لذلك، من الضروري تحديد الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الدستوري، لاستكشاف تأثير هذه التكنولوجيا على المبادئ القانونية والديمقراطية، ممَّا يطرح تحديات قانونية وأخلاقية جديدة. وسعيًا للوقوف على هذه التحديات سوف نُقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأوَّل: تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه وتطبيقاته فى المجال القانوني.
- المبحث الثاني: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الدستوري.

المبحث الأوَّل

تعريف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته فى المجال القانوني

يُعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الأنظمة الحاسوبية على مُحاكاة الذكاء البشري من خلال التعلم، والاستدلال، واتخاذ القرارات، وحلِّ المشكلات. يعتمد الذكاء الاصطناعي على تقنيات مثل التعلُّم الآلي، والشبكات العصبية الاصطناعية، ومُعالجة اللغات الطبيعية، ممَّا يجعله قادرًا على تنفيذ مهام معقَّدة قد تتطلَّب تدخُّلًا بشريًا.

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأوَّل: تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه.
- المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى المجال القانوني.

المطلب الأوَّل

تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه

يهدف الذكاء الاصطناعي إلى مُحاكاة البشر من خلال تصميم آلة قادرة على أداء المهام التي تتطلَّب ذكاءً بشريًا، بما فى ذلك القدرة على الإنتاج، وحسم الأمر، وفهم اللغة الطبيعية، والتعرُّف على التنسيق. ولا شكَّ أنَّ الذكاء الاصطناعي يتطوَّر، ومن المتوقع أن يُؤدِّي جزءًا كبيرًا من مهام حياتنا فى المستقبل. ورغم أن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه كائن ومتطور، إلا أنه لا يُوجد حتى الآن تعريف موحَّد متفق عليه عالميًا، حيث توجد اختلافات فى تعريف الذكاء الاصطناعي بين مختلف الكيانات والهيئات، فقد يختلف تعريف الذكاء الصناعي بناءً على الباحثين، مثل المسؤولية عن الأضرار، أو حماية البيانات، أو حقوق الملكية الفكرية، فالمواطنون يحتاجون إلى معرفة مَن سيكون مسؤولًا إذا صدمتهم سيارة بدون سائق، والشركات تحتاج إلى معرفة مَن يمتلك حقوق الملكية الفكرية فى المنتجات التي صمَّمتها روبوتاتها الداخلية، لذلك فلتنظيم الذكاء الاصطناعي قانون، يتعيَّن علينا أولًا تعريفه بشكل واضح ووافٍ، والأمر الأكثر صعوبة لأن هذا التعريف يجب أن يكون محصَّنًا ضد التغيرات المستقبلية، بحيث يُغطي أي تغييرات فى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي[1].

أمَّا من حيث مفهوم، فالذكاء الاصطناعي هو ما يُحاكي الوظائف البشرية المعقَّدة، حيث يكتسب المعلومات من البيئة المُحيطة ويُحللها، ويستطيع الوصول إلى استنتاجات دقيقة بدقة عالية. وتعتمد هذه المُحاكاة على استخدام أجهزة الكمبيوتر والآلات المتطوِّرة، ممَّا يجعل الذكاء الاصطناعي أحد الفروع الرئيسية لعلم الكمبيوتر، الذي يهدف إلى تطوير الأجهزة الذكية لأداء المهام الصعبة.

و يتميَّز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص تجعله أداة قوية فى مختلف المجالات المتعلقة بالحياة، فهو يمتلك التعلم الذاتي؛ أي: قدرة الأنظمة على تحسين أدائها بمرور الوقت دون تدخُّل بشري مباشر. فضلًا عن الاستقلالية؛ أي: إمكانية اتخاذ القرارات بشكل مستقل بناءً على تحليل البيانات، والتفاعل مع

(1) https://www.freshfields.com

البيئة والتكيف مع الظروف المختلفة من خلال الاستجابة للمدخلات الجديدة. وقد يكون للذكاء الاصطناعي القدرة على التنقيب عن البيانات وقراءتها وتحليلها ومعالجة جميع البيانات المدخلة بسرعات عالية دون الحاجة إلى جهود بشرية حية. كما يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على التمييز بين الأصوات والصور والنصوص، والموسيقى، بالإضافة إلى إمكانية استنتاج وجود الأشياء. وتتمكن الأجهزة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي من فهم المدخلات وتحليلها بدقة، ممَّا يسمح لها بتقديم مخرجات تركيبات البنية التحتية [1].

ومن أهمِّ مميزاته أيضًا القدرة على التفكير والابتكار والاستدلال المنطقي واتخاذ القرار والقدرة على التعلم المستمر، حيث تتم عملية التعلم بطريقة ذاتية وآلية دون الحاجة إلى المتابعة المباشرة. كما يستطيع الذكاء الاصطناعي الحصول على المعلومات الجديدة، واكتشاف المتشابه فى البيانات وتمييزها بسرعة تفوق القوى البشرية، إضافةً إلى ذلك، فهو يمتلك القدرة المعرفية التي لا تملكها كثير من الأدمغة البشرية.

ويستطيع الذكاء الاصطناعي إيجاد حلول للمشاكل المتنوِّعة بقدرات إبداعية والربط بينها للتوصُّل لاستنتاجات محدَّدة تتعلَّق بأمرٍ معيَّن.

الخلاصة: الذكاء الاصطناعي الحديث يُمثل نقلة تقنية ونوعية فى التكنولوجيا، حيث يتميَّز بالقدرة على التعلم والتكيُّف، ومعالجة البيانات الضخمة، والتفاعل مع البشر، ممَّا يجعله أداة قوية لتحسين القدرة على التطور فى مجالات مختلفة. ومع مرور الوقت، من المتوقع أن تُصبح أدواته أكثر تميزًا وذكاءً، ممَّا يفتح آفاقًا جديدة للابتكار والاستخدامات.

(1) شريعلا قعماج - قيبترلا قيلكبد عاسلما قيميلعتلا قرادلإاو قنراقلما قيبترلا ذاتسأ ، طوؤانرأ ىملس هيهاربإ دمحأ / https://jfees.journals. مدنهلا قبرخ نم قدافلإا ءوض فى صرم فى يعماجلا هيلعتلا تاسسؤم قينوتركلإا قمكوحلا قيبطت لىعفد ekb.eg/article.

المطلب الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى المجال القانوني

كما ذكرنا يُستخدم الذكاء الاصطناعي فى عدة مجالات مثل الطب والهندسة والتخطيط العمراني والحسابات والتمويل والفن. فهو يستطيع التفاعل مع البشر من خلال اللغات الطبيعية للإنسان، وترجمة الخطوط والمقالات، كما يتمُّ استخدامها فى تطبيقات مثل المساعدات الإنسانية والتعرُّف على الرؤى التنبُّؤية وتحقيق الأمن السيبراني، خصوصًا فى مجال التجارة الإلكترونية وتحليل البيانات القانونية والعقود والوثائق القانونية.

ونتيجة لذلك، فإن الذكاء الاصطناعي يُساهم فى اتخاذ العديد من القرارات وإجراء العمليات المحددة والمتكررة للقضاء، فيُمكنه التنبُّؤ بالنتائج القضائية وتحليل القضايا السَّابقة للتنبُّؤ بقرارات المحاكم المحتملة ، كما يُمكن استخدام الروبوتات القانونية فى تقديم الاستشارات الأوَّلية. وتتجلَّى التحديات وتصل لأوجها فى كون الذكاء الاصطناعي يستطيع التحكُّم فى صنع القرار الحكومي، فهل يُمكن استخدامه فى اتخاذ قرارات تُؤثر على الحقوق الدستورية مثل الحق فى الخصوصية وحرية التعبير؟

وما هي التأثيرات المحتملة للذكاء الاصطناعي على القانون الدستوري، خصوصًا فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للقانون الدستوري، مثل سيادة القانون وضرورة التزام جميع الجهات بالقواعد القانونية، بما فى ذلك الذكاء الاصطناعي نفسه؟ كذلك مبدأ الفصل بين السلطات وتحديد اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلًا عن حماية الحقوق والحريات العامة وضمان عدم انتهاك الذكاء الاصطناعي لها [١].

من أجل ذلك وجب إعادة تعريف مفهوم المسؤولية القانونية لتحديد مَن يتحمَّل المسؤولية عند ارتكاب أنظمة الذكاء الاصطناعي لأخطاء قانونية؟

(١) وكلاء الذكاء الاصطناعي فى المجال القانوني: التطبيقات، والإطار، والفوائد، والتنفيذ، وأفضل الممارسات، والاتجاهات المستقبلية:

https://www.leewayhertz.com

إذًا فالذكاء الاصطناعي يُشكل تحديًا جديدًا أمام القانون الدستوري، حيث يطرح تساؤلات عدة حول مدى توافقه مع المبادئ الأساسية للدولة الحديثة. (١)

لذا فمن الضروري تطوير أُطُر قانونية تضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي فى المجالات القانونية والإدارية، بما يحفظ سيادة القانون، ويحمي الحقوق الدستورية للأفراد. لذا نرى أن الإجابة عن هذه الأسئلة وإجلاء تلك التحديات يستدعي توضيح الإطار المفاهيمي للقانون الدستوري والعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الدستوري والتأثيرات المحتملة للذكاء الاصطناعي على القانون الدستوري.

المبحث الثاني

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الدستوري

إن التسارع المتزايد بين تطوُّرات الذكاء الاصطناعي والمبادئ الأساسية التي يُكرِّسها الدستور لحماية الدولة والأفراد، مثل مبدأ سيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات، والفصل بين السلطات، والرقابة القضائية، أدَّى إلى ظهور تحديات جديدة فى الآفاق. إذ يطرح هذا التسارع إشكاليات دستورية جديدة تتعلق بكيفية حماية الفرد من انتهاكات الخصوصية، وتأثير ذلك على الحق فى المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية والمساواة. تحاول هذه الدراسة تقديم رؤية دستورية لاستيعاب تحديات الذكاء الاصطناعي، عبر تطوير أدوات الرقابة والضمانات القانونية، بما يضمن التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية.

وسوف نُقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

- المطلب الأوَّل: الإطار المفاهيمي للقانون الدستوري.
- المطلب الثاني: إشكالية التوازن بين الأمن الرقمي والحقوق الدستورية.

(1) Yeung, Karen. "Algorithmic Regulation: A Critical Interrogation." Regulation & Governance, Vol. 12, No. 4, 2018.

المطلب الأوَّل

الإطار المفاهيمي للقانون الدستوري

يُعرف القانون الدستوري بأنه: مجموعة القواعد والمبادئ التي تُنظم عمل الدولة، وتُحدد شكل الحكومة، وتضمن الحقوق الأساسية للأفراد. يشمل هذا القانون الوثائق الدستورية والتفسيرات القضائية التي تُحدد العلاقة بين السلطات العامة والمواطنين. فالدستور هو القانون الأعلى الذي يُحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم وشكل الحكومة، ويُنظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات.

وتُشير المفاهيم الإطارية للدستور إلى مجموعة البدايات والأسُس التي يقوم عليها النظام الدستوري، والتي تُحدد طبيعة السلطة، وصلاحية أشخاصها وواجباتهم. هذه المفاهيم تُشكل الأساس الذي تستند إليه القوانين وتضمن تداول السلطة والفصل بين السلطات، وحمايتها.

أوَّلًا: المبادئ الدستورية والذكاء الاصطناعي:

ترتكز الدساتير على مبادئ واضحة لا بُدَّ من تطبيقها حتى فى العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي. وقد أحدثت شبكات الحاسوب تحوّلات عميقة فى مجتمعاتنا، ولا يزال هذا التغيير يتوسَّع من خلال تطبيقات متطورة، مثل الوكلاء الافتراضيين. حيث يتميَّز الذكاء الاصطناعي بالكفاءة والتجديد، وقد يُحدث نقلة نوعية فى مجالات حيوية كالتعليم والرعاية الصحية. غير أن هذا التقدم التقني قد يُثير فى المقابل تساؤلات أساسية بشأن تداعياته المحتملة على البيئة والمجتمع، والأهم من ذلك، على استقرار النظم السياسية والديمقراطية.[1]

(١) يحتوي الدستور المصري ٢٠١٤ وتعديلاته على عدد من المواد التي تحمي الحقوق الأساسية والتي يمكن تطبيقها على استخدامات الذكاء الاصطناعي:

- المادة ٢٥: تلتزم الدولة بوضع إستراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي وتعزيز البحث العلمي (تمت إضافتها مؤخرًا فى بعض المقترحات التشريعية، لكنها لم تُدرج رسميًا بعد)
- المادة ٥١: الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها.
- المادة ٥٧: حرمة الحياة الخاصة مكفولة، ولا يجوز انتهاكها أو مراقبة المواطنين إلا بإذن قضائي.
- المادة ٦٨: المعلومات والبيانات والوثائق الرسمية ملك للشعب، واتاحتها حق دستوري، مع مراعاة حماية البيانات الشخصية.
- المادة ٩٢: الحقوق والحريات الأساسية لا تقبل انتقاصًا أو تعطيلًا.
- المادة ٩٣: تلتزم الدولة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وهي جزء من التشريع الداخلي.

ويتجلَّى مفهوم الديمقراطية في المشاركة في الشأن العام، ويعني ذلك أن الشعب هو المصدر الأساسي للسلطات، ويُمارس سيادته من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، أو عبر صلاحياته الدستورية [١].

ويُعدُّ الحق في المشاركة في الشأن العام من أهم المبادئ الدستورية والحقوق الأساسية التي تكفلها الدساتير لكل مواطن، حيث تُتيح له الإسهام في الحياة العامة. ويشمل هذا الحق قدرة الأفراد، سواء كانوا بمفردهم أو ضمن جماعات، على التأثير في القرارات التي قد تمسُّ حياتهم، سواء كانت تلك القرارات صادرة عن جهات حكومية أو كيانات خاصة تُؤثر في المجتمع. وتبدأ مظاهر هذا الحق من التصويت والترشُّح والمشاركة في الاستفتاءات، إلا أن الأساس الأعمق له يتمثل في حرية التعبير عن الآراء والأفكار في الساحات العامة، مع ضمان الاستماع إليها واحترامها وإخضاعها للنقاش المجتمعي. فالمواطنون من حقهم أن تُؤخذ اهتماماتهم ومطالبهم بجدية، وأن تُدرج كأولويات على أجندة صناع القرار. وتتخذ المشاركة في الشأن العام أشكالًا ودرجات متعددة، ففي بعض الحالات، تُختزل المشاركة إلى مجرد قبول المواطنين بقرارات معدَّة مسبقًا، وهو ما يُعرف بعدم المشاركة السلبية. بينما يُمثل الاستفتاء شكلًا أكثر تقدمًا، حيث يُبلَّغ المواطنون بحقوقهم وتُؤخذ آراؤهم بعين الاعتبار. أمَّا الأشكال الأكثر فاعلية، كالشراكة وتفويض السلطة والمراقبة الشعبية، فتُمكّن المواطنين من التأثير المباشر في السياسات ومتابعة أداء الخدمات العامة. وفي الدول الديمقراطية، يتمتَّع المواطنون غالبًا بفُرص حقيقية للمشاركة عبر هذه الآليات [٢].

ويشهد النظام الديمقراطي المعاصر تحوُّلًا جذريًا بفعل تطوُّرات الذكاء الاصطناعي، حيث تُوفر هذه التقنيات الحديثة فُرصًا غير مسبوقة لتعزيز كفاءة الإدارة وتحسين آليات الحوكمة. ومع ذلك، فإنها تُثير في الوقت ذاته قضايا

(١) منى أشوك، جامعة ريدينغ، روهيت مادان في جامعة كوينز بلفاست، الإطار الأخلاقي للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، فبراير، المجلة الدولية لإدارة المعلومات، ٢٠٢٠.

102433 DOI: 10.1016 / j.ijinfomgt.2021.102433 https://www.researchgate.net/publication/355117407_Ethical_framework_for_Artificial_Intelligence_and_Digital_technologies

(٢) الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي» برنامج الملتقى الوطني، المنظم يوم ٣٠ أبريل ٢٠٢٥ كلية الحقوق، جامعة الجزائر:

https://www.google.com/url

عميقة تتعلَّق بالحريات الفردية، والمشاركة السياسية، وتداول السلطة. فالذكاء الاصطناعي لا يخلو من مخاطر وتهديدات كبيرة تستدعي أُطرًا تنظيمية محكمة ووعيًا مجتمعيًا شاملاً، فهناك العديد من الإشكالات والتحديات التي يُمكن أن يُشكِّلها الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وتتجلَّى الإشكالات والتحديات فى الآليات المرتبطة بالمراقبة، والتلاعب بالرأي العام، والأمن والتدفق المعلوماتي. حيث نعيش اليوم فى زمن تتدفق فيه المعلومات بسرعة غير مسبوقة، وقد أدَّى الانخراط فى استخدام شبكات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تغير جذري فى طريقة النقاش العام، ممَّا جعل المشاركة أكثر اتساعًا وتأثيرًا، لكنها أيضًا أكثر عرضة للتفكك المؤسَّسي والاضطراب التنظيمي.(١)

ثانيًا: تعزيز المراقبة وتحديات الخصوصية فى ظل الذكاء الاصطناعي:

يُشكّل التوسُّع فى استخدام الذكاء الاصطناعي تهديدًا متزايدًا للخصوصية الفردية؛ نظرًا لقدرته على تعزيز أنظمة المراقبة الجماعية إلى مستويات غير مسبوقة. إذ يُمكن لتقنيات التتبُّع وتحليل البيانات أن تُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، بما يُقوِّض المبادئ الأساسية للديمقراطية. فحين تُصبح الأفعال والأفكار قابلة للرصد المستمر، تفقد الحريات الأساسية - مثل حرية الرأي والتعبير والتنقل وتكوين الجمعيات- فعاليتها، ويتحوَّل المجال العام إلى بيئة تُكرِّس الرقابة الذاتية وتُقيِّد السلوكيات الفردية لتتماهى ومعايير مفروضة من قِبَل الجهات المراقبة.(٢)

(١) عصام عيروط، جامعة نابلس، فلسطين، مستقبل الذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وأخلاقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين.

(٢) هبة محيي، مخاطر- الخصوصية - تطبيقات الذكاء الاصطناعي.. تعزيز أم تقويض للديمقراطية؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة والتحليلات. https://futureuae.com

المطلب الثاني

إشكالية التوازن بين الأمن الرقمي والحقوق الدستورية

رغم أن الإمكانات التقنية تُتيح المراقبة الشاملة، فإنَّ ذلك لا يُبرر بالضرورة استخدامها على نحو مطلق. فالمنطق الديمقراطي يقتضي أن تُمارس هذه الأدوات ضمن أُطر قانونية وأخلاقية تضمن التوازن بين أمن المجتمع وصون الحقوق الفردية. وتملك الأنظمة الديمقراطية القدرة على ضبط آليات الرقابة الجديدة وتوجيهها نحو أهداف محددة، كتحسين الخدمات العامة أو تعزيز الأمن، من دون المساس بجوهر الحريات الشخصية. ومن هنا، يبرز التحدي فى وضع سياسات واضحة تضمن الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على خصوصية الأفراد كشرطٍ لا غنى عنه لسلامة النظام الديمقراطي. (١)

أولًا: المخاطر الرقمية على الديمقراطية:

فى ظل التحوُّلات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت الديمقراطيات تُواجه تحديات غير مسبوقة ناجمة عن الاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي. فمن جهة، توفر هذه الأدوات إمكانات هائلة لتحسين المشاركة السياسية وتيسير الوصول إلى المعلومات، لكنها من جهة أخرى تُطلق موجات من الفوضى المعلوماتية والتضليل، تُهدد الأسُس التي تقوم عليها النظم الديمقراطية.

١- الفوضى الرقمية والتلاعب بالمعلومات:

تُعدُّ الفوضى المعلوماتية من أبرز المخاطر التي أفرزها النظام الرقمي. فبينما تضمن الديمقراطية مناخًا حرًّا لتبادل الآراء، أصبحت بيئة الإنترنت عرضةً للتشويش المتعمَّد والتلاعب المنهجي. وقد سمحت وسائل التواصل الاجتماعي

(١) قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠.
يُعد هذا القانون هو الأهم، حيث ينطبق على استخدامات الذكاء الاصطناعي فى مصر من حيث حماية البيانات.
- المادة ٢: يُحظر جمع البيانات أو معالجتها دون موافقة صريحة من صاحبها.
- المادة ٣: يضمن القانون حقوق صاحب البيانات فى الاطلاع والتعديل والحذف.
- المادة ١٤: يحظر اتخاذ قرارات مؤثرة بناءً على معالجة آلية للبيانات فقط دون تدخل بشري (وهو جوهري عند الحديث عن الذكاء الاصطناعي).
- المادة ٢٢: تنشأ "المركز المصري لحماية البيانات الشخصية"، وهو الجهة الرقابية المختصة.

بفتح باب النقاش أمام الجميع، لكنها فى الوقت ذاته ألغت الأدوار التقليدية للمؤسَّسات المنظمة للنقاش العام، مثل وسائل الإعلام والأحزاب، ممَّا أدَّى إلى تفكك الضوابط وضياع المعايير الدستورية. حيث أصبحت أدوات الذكاء الاصطناعي مثل الروبوتات، تُستخدم على نطاق واسع لتوجيه الرأي العام وبث معلومات مضللة، من خلال تقنيات مثل الفيديوهات المفبركة والصور الزائفة. وإذا استمرَّت هذه الأنظمة فى الانتشار دون ضوابط، فقد تُقوِّض قدرة المواطنين على التمييز بين الحقيقة والخيال، وهو ما يُهدِّد بانهيار النقاش المستنير، الذي يُعدُّ أحد الأعمدة الجوهرية للديمقراطية[١].

٢- المراقبة الرقمية وتلاشي الخصوصية:

إلى جانب التلاعب بالمعلومات، يُشكِّل تعاظم قدرات المراقبة الرقمية تحديًا آخر بالغ الخطورة. فالذكاء الاصطناعي يُتيح للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أدوات غير مسبوقة لتتبُّع الأفراد ورصد سلوكهم. وفي ظل غياب الأُطر القانونية الرادعة، يُمكن أن تتحوَّل هذه الأدوات إلى وسائل لقمع الحريات وتقييد التعبير الذاتي، ممَّا يُؤدِّي إلى ترسيخ ثقافة الرقابة الذاتية والخضوع. ورغم أنَّ المراقبة قد تُوظف لتحسين الأمن أو الخدمات، فإن الإفراط فى استخدامها يُقوِّض الثقة العامة، ويُحوِّل العلاقة بين الدولة والمواطن إلى علاقة قائمة على الخوف بدلًا من المشاركة. ولهذا، فإن الديمقراطيات مطالبة بوضع حدود صارمة لهذه الأدوات، تُوازن بين الفعالية التقنية واحترام الكرامة الإنسانية[٢].

ثانيًا: تأثير الذكاء الاصطناعي على الانتخابات الديمقراطية:

يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُشكِّل أداة فعَّالة لدعم مسؤولي الانتخابات والعاملين فى هذا المجال فى مهامهم الحيوية للإشراف على سير العملية الانتخابية فى الدول الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، يُسهم الذكاء الاصطناعي فى تعزيز كفاءة وتوثيق وأمن إدارة الانتخابات. وعند استخدامه بشكل مدروس وتحت رقابة

(١) وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، "الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، الأردن، ٢٠٢٢. يؤكد الميثاق على ضرورة تحديد المسؤوليات والأدوار المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان إمكانية محاسبة الأفراد والمؤسسات المعنية.

(٢) المنظمة العربية لحقوق الإنسان. الخصوصية والرقابة فى العصر الرقمي. تقرير سنوي، ٢٠٢٠

دقيقة، يُمكنه كشف أي خلل أو نشاط غير طبيعي فى سجلات الناخبين أو فى أجهزة التصويت، ممَّا يُساعد على التصدي لمحاولات التزوير أو حرمان المواطنين من التصويت. كما تستطيع أنظمة الفرز المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي معالجة بطاقات الاقتراع الورقية بسرعة تفوق أداء موظفي مراكز الاقتراع، ممَّا يُقلص الوقت المطلوب لإعلان النتائج أو إجراء إعادة الفرز. وهذا التسريع فى العملية قد يُساهم فى تقليل الشكوك والاتهامات بحدوث تزوير.

ومع ذلك يجب على مسؤولي الانتخابات توخِّي الحذر من المخاطر المُصاحبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، إذ يُمكن استغلال قدرته على تحليل كميات كبيرة من البيانات العامة لتنفيذ هجمات تصيُّد موجَّهة ضدهم، خاصة عندما تكون معلوماتهم الشخصية متاحة للعامة. وإذا كان لديهم صلاحيات للوصول إلى بيانات حسَّاسة، فإن استهدافهم قد يُعرِّض أمن العملية الانتخابية للخطر من خلال برمجيات خبيثة أو هجمات إلكترونية. كما يُمكن توظيف نماذج الذكاء الاصطناعي لنشر معلومات مضللة تستهدف تضليل أو تثبيط بعض الناخبين، ولا سيما أولئك الأقل وعيًا، ممَّا يُعزِّز حملات التشكيك فى نزاهة الانتخابات. إضافة إلى ذلك، قد يُؤدِّي استخدام الذكاء الاصطناعي فى توجيه سجلات الناخبين إلى تحيُّزات غير عادلة، من خلال استبعاد غير متوازن لفئات معيَّنة مثل الأقليات فى بعض الدول. (١)

(١) شهدت الانتخابات التمهيدية فى ولايتي أريزونا وبنسلفانيا عام ٢٠٢٢ زيادة ملحوظة فى هجمات التصيُّد الإلكتروني التي استهدفت مسؤولي الانتخابات. ارتفعت الرسائل الإلكترونية الخبيثة بنسبة ٢٨٢٪ فى بنسلفانيا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بالربع السابق، مما يشير إلى استغلال الذكاء الاصطناعي فى تصميم هجمات تصيُّد مخصَّصة تستهدف مسؤولي الانتخابات الذين تتوفر معلوماتهم الشخصية علنًا .

فى يناير ٢٠٢٤، تلقى آلاف الناخبين فى نيوهامبشير مكالمات آلية بصوت مزيف للرئيس جو بايدن، تحثُّهم على عدم التصويت فى الانتخابات التمهيدية، حيث تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد هذا الصوت، ممَّا أدَّى إلى اتهام استشاري سياسي بتهم متعددة تتعلق بقمع الناخبين وانتحال صفة مرشح.

https://www.businessinsider.com/man-who-admitted-to-plotting-biden-robocall-scheme-indicted-2024-5

https://penntoday.upenn.edu/news/racial-burden-cleaning-voter-rolls

الفصل الثاني

تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق والحريات الأساسية

تقوم حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون على علاقة وثيقة ترتبط بشكل مباشر بوجود مؤسَّسات ديمقراطية قوية وخاضعة للمساءلة، وآليات صنع قرار شاملة وشفَّافة، بالإضافة إلى قضاء مستقل ومُحايد يضمن تطبيق مبدأ سيادة القانون. وتُمثل هذه العناصر مجتمعة الأساس الذي تعتمد عليه الدول الشرعية فى ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها بشكل فعَّال. ويحقُّ للأشخاص المُتضرِّرين من انتهاكات حقوق الإنسان اللجوء إلى الوسائل القانونية؛ للحصول على الإنصاف والتعويض العادل عمَّا لحق بهم من ضرر.

ولقد أضحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزَّأ من حياتنا اليومية، حيث امتدَّ تأثيرها إلى معظم جوانب الوجود البشري، ولم يسلم حتى الذكاء البشري من هذا التحوُّل، إذ بات أمام مُنافس رئيسي يُعرف بـالذكاء الاصطناعي. وهنا يثور سؤال جوهري هل يُمكن للآلات أن تُفكر كالإنسان؟ خصوصًا وأن تقنيات الذكاء الاصطناعي تسعى جزئيًا إلى الاستغناء عن العنصر البشري، ممَّا يُثير مخاوف عميقة تتعلق بحقوق الإنسان، بغضِّ النظر عن طبيعة هذا الاستغناء، أو حجمه، أو تداعياته.

ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المبادئ والأخلاقيات التي يجب أن تحكم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، وبيان دورها فى حماية حقوق الإنسان، مع استعراض التطبيقات العملية لتلك المبادئ، وتحديد الضمانات اللازمة لضمان الاستخدام الآمن والعادل لهذه النظم، سواء من قِبَل الحكومات أو القطاع الخاص.

أهم المحاور التي يُمكن معالجتها؛ سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأوَّل: الذكاء الاصطناعي ومبدأ المشروعية الدستورية.
- المبحث الثاني: إشكالية التوازن بين الذكاء الاصطناعي والحريات العامة.

«قراءة فى التحديات والضوابط القانونية»

المبحث الأوَّل

الذكاء الاصطناعي ومبدأ المشروعية الدستورية

يُشكل التداخل بين الذكاء الاصطناعي ومبدأ المشروعية محورًا بالغ الأهمية فى الأنظمة القانونية المعاصرة. ويُعدُّ مبدأ المشروعية من الركائز الأساسية لأي نظام قانوني عادل، إذ يقتضي أن تكون القواعد القانونية واضحة، معلنة، غير رجعية فى آثارها، وتُطبَّق بطريقة منسجمة ومتوقعة. ومع إدماج أنظمة الذكاء الاصطناعي فى عمليات قانونية حسَّاسة، كتلك المتعلقة بإنفاذ القانون، أو النظام القضائي، أو الإدارة العامة، تظهر الحاجة الملحَّة لضمان احترام هذا المبدأ، رغم ما يكتنف ذلك من تحديات.

المطلب الأوَّل

التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على مبدأ المشروعية

يُعدُّ إدماج الذكاء الاصطناعي فى المجالات التي يُنظمها مبدأ المشروعية تطوُّرًا نوعيًا يحمل فى طياته إمكانات كبيرة لتعزيز الكفاءة والفعالية فى العمل القانوني والإداري. إلا أنَّ هذا التطوُّر يُرافقه عدد من التحديات التي قد تمسُّ المبادئ القانونية الأساسية، وفي مقدمتها الشفافية، والمساءلة، والمساواة أمام القانون. ولضمان توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع مقتضيات المشروعية، تبرز الحاجة إلى اعتماد مقاربة شاملة تتكامل فيها الأبعاد التشريعية والتقنية والمؤسَّسية، عبر تعزيز التنسيق بين المشرِّعين، والخُبراء القانونيين، ومطوّري التقنية، ومؤسَّسات المجتمع المدني، بما يكفل توظيف هذه التكنولوجيا فى إطار يحترم القواعد القانونية ويخدم قيم العدالة وسيادة القانون.[1]

(١) القانون المدني وقانون العقوبات:

- المادة ١٦٣ من القانون المدني، أساس المسؤولية التقصيرية (أي شخص يُسبب ضررًا للغير يُلزم بالتعويض).
- المواد من ٢٣٨ إلى ٢٤٤ من قانون العقوبات، تتعلق بالمسؤولية عن الإهمال أو الخطأ المهني، يمكن استخدامها ضد مطوّري أو مستخدمي نظم الذكاء الاصطناعي إذا أضرَّت بالغير.

أوَّلًا: الشفافية وتفسير قرارات الذكاء الاصطناعي

تُعدُّ أنظمة الذكاء الاصطناعي، وخاصة تلك المعتمدة على تقنيات آلية عميقة، من الأنظمة التي تُثير العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بالشفافية وقابلية تفسير قرارات الذكاء الاصطناعي. فهذه الأنظمة تعتمد بشكل كبير على نماذج معقَّدة يصعب تفكيكها أو فهم آلية عملها، ممَّا يجعلها تُشبه «الصندوق الأسود» فى طبيعتها. وعلى الرغم من قدرة هذه الأنظمة على معالجة البيانات واتخاذ قرارات بناءً على تحليلها، إلا أن المنطق الذي يستند إليه القرار أو الطريقة التي يتمُّ بها الوصول إلى استنتاجات معينة غالبًا ما يكون غامضًا وغير قابل للفهم بسهولة، حيث يُشكل هذا الغموض عائقًا رئيسيًّا فى تحقيق متطلبات الوضوح والتبرير القانوني التي تقتضيها الأنظمة القضائية والإدارية. (١) وفي النظام القانوني، يُعدُّ من الضروري أن تكون القرارات الصادرة عن الجهات أو الأنظمة القابلة للمراجعة القانونية قابلة للفهم والتفسير، وأن تكون الأُسُس التي اتُّخِذت على أساسها القرارات شفَّافة، فإذا كانت القرارات التي تصدر عن أنظمة الذكاء الاصطناعي معتمدة على تنسيقات حسابية معقَّدة (خوارزميات) غير قابلة للتفسير بسهولة، يُصبح من المستحيل تقريبًا على الأفراد أو الهيئات القانونية تتبُّع مسار الاستنتاجات التي أدَّت إلى اتخاذ القرار. ويترتَّب على هذا الغموض تحديات جسيمة فيما يتعلَّق بحق الأفراد فى الطعن فى القرارات الصادرة عن هذه الأنظمة أو الخضوع للمراجعة القضائية. ففي ظل غياب الشفافية الكافية، يُصبح من الصعب التحقُّق من صحة تلك القرارات أو الاعتراض عليها أمام القضاء، ممَّا يُؤدي إلى تقويض مبدأ العدالة وضمانات الحقوق القانونية الأساسية. علاوة على ذلك، فإن هذه الأنظمة قد تُسهم فى تعزيز حالة من «اللامسؤولية» فيما يتعلق باتخاذ القرارات الهامة، إذ لا يُمكن محاسبة شخص أو جهة معينة عن قرار صادر، إذا كانت الآلية التي اعتمدت عليها الأنظمة غير واضحة. وبذلك، يُضعف هذا الوضع من فعالية آليات المساءلة القانونية، ويُعيق القدرة على محاسبة أي جهة مسؤولة عن القرار الذي قد يكون

(١) أحمد الشورى أبو زيد ، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢٣، العدد ٤ - الرقم التسلسلي للعدد ٩٣ أكتوبر ٢٠٢٢ الصفحة ١٤٥-١٧٦.

له تأثيرات واسعة على الأفراد أو المجتمعات. لذا فإن هذه الإشكاليات تتطلب تطوير آليات وتقنيات جديدة؛ لضمان الشفافية فى أنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال تحسين قابلية تفسير نتائج القرارات التي تصدر عنها، بما يضمن احترام مبدأ المشروعية ومبادئ العدالة القانونية. (١)

ثانيًا: التحيُّز والتمييز وإشكالية تقويض مبدأ المساواة أمام القانون

تُعدُّ مسألة التحيُّز والتمييز من أبرز الإشكاليات التي تُثيرها أنظمة الذكاء الاصطناعي عند استخدامها فى مجالات ذات حساسية قانونية، مثل إنفاذ القانون، وتقييم السجلَّات الجنائية، والتوظيف، والخدمات العامة. وتعتمد هذه الأنظمة على بيانات ضخمة يتمُّ تغذيتها بها خلال عدة مراحل يتمُّ التدريب عليها. غير أن هذه البيانات كثيرًا ما تعكس أنماطًا اجتماعية قائمة، بما فيها التحيُّزات التاريخية والتمييز القائم ضد فئات معينة. فإذا احتوت البيانات المُستخدمة على انحيازات متعلقة بالعرق، أو النوع الاجتماعي، أو الوضع الاقتصادي، فإن الأنظمة التي تمَّ التدرُّب عليها قد تُكرِّر تلك التحيُّزات بشكل آلي، دون وعي بعواقبها أو مدى قانونيتها. على سبيل المثال، أظهرت دراسات ميدانية أن بعض أنظمة التنبُّؤ بمعدلات العودة إلى الجريمة فى الولايات المتحدة قدَّمَت تقديرات أعلى للمشتبه بهم من أصول إفريقية مقارنةً بغيرهم، رغم تماثل الظروف. كما وُثِّقت حالات رفض تلقائي لطلبات توظيف من أشخاص ينتمون إلى أقليات، بناءً على أنماط تاريخية منحازة ضمن بيانات التدريب. (٢)

وبذلك فممَّا لا شكَّ فيه تُعدُّ النتائج المبنيَّة على هذه التحيُّزات، انتهاكًا صريحًا لمبدأ المساواة أمام القانون، وهو أحد المبادئ الدستورية الراسخة فى معظم النظم القانونية. كما أن التحيُّز فى قرارات الذكاء الاصطناعي يُقوِّض مبدأ الحياد المفترض فى الإجراءات القانونية والإدارية، ويُضعف ثقة الأفراد فى عدالة الأنظمة الرقمية. ومن الناحية القانونية، تثور إشكالية المسؤولية حول مَن يتحمَّل تبعة القرار التمييزي أو التحيُّزي ومَن يتحمَّل المسؤولية القانونية عند

(١) الذكاء الاصطناعي ومعرّفات الكيانات القانونية .https://www.gleif.org

(٢) سمر عادل شحاته محمد، بحث، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي. https://jelc.journals.ekb.eg/article

حدوث خطأ أو ضرر؟ هل المُطوِّر، أم المُدرِّب أم الجهة التي استخدمت النظام، أم النظام نفسه؟ كما تُثار الحاجة إلى أدوات تقييم صارمة لرصد التحيُّزات المحتملة فى قواعد البيانات والأنساق الحسابية (الخوارزميات)، فضلاً عن آليات للرقابة والتظلم، بحيث يُتاح للمستخدمين الاعتراض على القرارات التمييزية الصادرة عن هذه الأنظمة. وبذلك فإن غياب الوضوح فى تحديد المسؤولية يُهدِّد جوهر مبدأ المشروعية الذي يفترض إمكانية المساءلة القانونية عن كلِّ فعلٍ ذي أثر قانوني.

المطلب الثاني

الذكاء الاصطناعي ومبدأ التنبُّؤ والاستقرار القانوني

يُعتبر الاستقرار القانوني أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النظام القانوني فى تنظيم السلوك البشري. فالقوانين والأنظمة القانونية تضمن للأفراد والكيانات حقوقهم، وتحدُّ من تعسُّف السلطة، مع توفير قاعدة ثابتة للتعامل مع الأفعال القانونية. إلا أن تطوُّر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي واستخدامها المتزايد فى اتخاذ القرارات القانونية أصبح يُشكل تحديًا جديدًا أمام هذا الاستقرار. فمع تنامي استخدام الذكاء الاصطناعي فى المجالات القانونية، أصبح من الصعب التنبُّؤ بالعواقب القانونية للأفعال فى ظلِّ عدم استقرار بعض الأنظمة ومرونتها المستمرة فى اتخاذ القرارات. (١)

أوَّلًا: الذكاء الاصطناعي وتقويض مبدأ التنبُّؤ والاستقرار القانون:

يُشير الاستقرار القانوني إلى قدرة الأفراد والكيانات على التنبُّؤ بتصرُّفات السلطات والأحكام القانونية بناءً على القوانين المعمول بها. ويعني ذلك أن النظام القانوني يجب أن يكون ثابتًا بما يكفي لضمان عدم تغيير القوانين بشكل مفاجئ أو غير مبرَّر، هذا الاستقرار يُوفِّر الأساس الذي يقوم عليه النظام القانوني، ويسمح للأفراد باتخاذ قراراتهم بناءً على معرفة واضحة بالعواقب القانونية التي

(١) فى الوقت الراهن، لا يُوجد قانون مصري مستقل أو شامل يُنظم الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر، لكن توجد مواد وتشريعات مُتفرقة يُمكن أن تُستخدم لحماية الحقوق فى سياق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية، البيانات الشخصية، والحريات الأساسية.

قد تترتَّب على أفعالهم. من جانب آخر، يتطلَّب مبدأ الاستقرار القانوني أن تكون القرارات القانونية متوقَّعة ومبنيَّة على معايير ثابتة، بحيث يستطيع الأفراد فهم النتائج المحتملة لأفعالهم وفقًا للقوانين التي تحكمهم[١].

وإذا كانت نُظم الذكاء الاصطناعي تُسهم فى تحسين دقة الأنظمة واتخاذ قرارات أكثر فعالية، إلا أنها تخلق حالة من عدم الاستقرار فى القرارات المتخذة. فهذه الأنظمة تقوم بتحديث إستراتيجياتها بشكل دوري، ممَّا يعني أن القرارات المتخذة قد تكون غير ثابتة أو متوقعة بدقة، فمثلًا إذا كانت هناك أنساق حسابية

(خوارزميات) تُستخدم فى تحديد الحكم على قضايا قانونية، فقد تُؤدِّي التغييرات فى البيانات التي تتغذَّى بها هذه الأنظمة إلى تغيير النتائج التي كانت ستصدر فى حالات مُشابهة، ممَّا يُؤدِّي إلى اتساع الفجوة بين مبدأ التنبُّؤ والاستقرار القانوني وبين التطبيق الفعلي للقانون. ففي الحالات التي يعتمد فيها القرار القضائي على الأنظمة الذكية، يُمكن أن يتغيَّر المسار الذي تسلكه الأنظمة بمرور الوقت مع تطوُّر هذه النماذج، ممَّا يزيد من صعوبة توقُّع النتائج بشكل دقيق.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي ومبدأ عدم رجعية القانون:

يُعدُّ مبدأ عدم رجعية القانون أحد الركائز الأساسية فى النظم القانونية الحديثة، ويقوم على الامتناع عن تطبيق القواعد القانونية الجديدة على وقائع أو أفعال سابقة على نفاذها، حمايةً لحقوق الأفراد واستقرارًا للمراكز القانونية. ويتجلَّى ذلك فى النصوص الدستورية والجنائية التي تحظر الرجعية، باستثناء ما كان أصلح للمتهم أو أكثر حمايةً للحقوق والحريات العامة. ومع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى الحقل القانوني، سواء فى إطار سَنِّ القوانين أو إنفاذها أو تفسيرها، برزت تحديات جديدة لهذا المبدأ، لا سيما فى ظلِّ الطبيعة الديناميكية للأنساق الحسابية المستخدمة فى هذه التقنيات [٢] وكما ذكرنا آنفًا تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي، على أنساق حسابية قابلة للتعديل المستمر،

(1) AI as a Legal Person?419–440، February 2021، https://academic.oup.com/book

(٢) فهم أساسيات ابتكار الذكاء الاصطناعي فى إنفاذ القانون.

https://www.ai-lawenforcement.org

ممَّا يجعل نتائجها خاضعة للتغيير حسب التحديثات اللاحقة. هذا التغيُّر المستمر يُثير إشكالية قانونية حين يُعاد تطبيق النسق الجديد على بيانات أو وقائع وقعَت فى ظلِّ نسق سابق، بما قد يُؤدِّي إلى استنتاجات قانونية مُغايرة. فقد تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي المُحدثة فى مراجعة وقائع ماضية، ممَّا يُؤدِّي إلى نتائج تختلف عن تلك التي كانت ستُنتجها الأنساق الحسابية القديمة، وهو ما يُماثل تطبيقًا رجعيًا لقواعد تحليلية مُتغيرة. وتثور هذه الإشكالية عندما لا يكون التغيير فى النسق الحسابي مُعلنًا أو منظورًا للمتعاملين مع النظام، ممَّا يُعيق إمكانية الاحتجاج عليه، ويُضعف مبدأ الشفافية القانونية. ولمواجهة هذه الإشكالية يجب وضع قواعد قانونية واضحة تقضي بعدم جواز تطبيق التحديثات التقنية فى الأنساق الحسابية على وقائع سابقة، ما لم تكن فى صالح الأفراد. مع ضرورة توثيق الإصدارات الزمنية للأنساق الحسابية المعتمدة قانونًا، بما يُتيح تتبُّع النسق المُستخدم فى اتخاذ القرار وربط كلِّ نتيجة بسياقها الزمني المُحدَّد؛ ضمانًا لإمكان مراجعتها قضائيًا عند اللزوم. ومن هذا المنطلق، تُصبح الحاجة ملحَّة إلى وضع ضوابط دقيقة تحدُّ من استخدام الأنساق التحليلية فى السياقات القانونية أو الإدارية الحساسة والرجعية. كما أنه من الضروري إرساء آليات قانونية فعَّالة تُمكِّن الأفراد من الطعن فى القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، متى تبيَّن أن هذه القرارات استندت إلى تحليلات رجعية تفتقر إلى الأساس القانوني السليم، وذلك تعزيزًا لحماية الحقوق وضمانًا لاحترام مبدأ عدم رجعية القانون، بوصفه أحد المبادئ الدستورية الجوهرية فى دولة القانون. (١)

(١) يوسف، أحمد كمال. الذكاء الاصطناعي ومسؤولية الدولة: رؤية دستورية. دار النهضة العربية، ٢٠٢١

المبحث الثاني

إشكالية التوازن بين الذكاء الاصطناعي والحريات العامة

« التحديات والضوابط القانونية »

يُشكل التطوُّر المُتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي نقطة تحوُّل محورية فى تفاعل الأفراد مع الدولة، إلا أنه يُثير فى الوقت ذاته إشكاليات معقَّدة تتعلَّق بضمان وحماية الحريات العامة من أي تجاوزات. فمع اتساع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي ليشمل قطاعات حيوية كالأمن والإعلام والتوظيف والصحة والتعليم، يتبلور سؤال أساسي حول الآلية المُثلى لتحقيق توازن دقيق بين مقتضيات التقدم التكنولوجي وضرورة صون الحريات العامة التي تكفلها الدساتير والمعاهدات الدولية.

وتبرز الإشكالية الرئيسية فى كيفية تحقيق توازن فعَّال بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي الهائلة وضمان حماية وصيانة الحريات العامة.

المطلب الأوَّل

العلاقة بين التطوُّر التكنولوجي وحقوق الإنسان

تبرز تحديات العلاقة بين التطوُّر التكنولوجي وحقوق الإنسان فى محاولة المقاربة القانونية بين حماية الكرامة الإنسانية فى ظلّ البيئة الرقمية. فقد أدَّى التوسُّع فى استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الأفراد والمؤسَّسات الحكومية والخاصة، ممَّا أثار التوتُّر بين التقدُّم التكنولوجي وحماية الحقوق والحريات العامة.

وهنا يثور التساؤل: إلى أي مدى يُمكن تحقيق التوازن بين متطلَّبات التطوُّر التكنولوجي السريع وضمان احترام وحماية حقوق الإنسان فى البيئة الرقمية؟

فكما ذكرنا آنفًا فإن التحديات التي يفرضها التطوُّر التكنولوجي على حقوق الإنسان تتبلور فى المساس بالخصوصية والرقابة الجماعية والشفافية، والمسؤولية القانونية عند حدوث الضرر، والمساواة أمام القانون ومبدأ المشروعية،

والتمييز الناتج عن تحيُّز الأنساق الحسابية فى البيانات ضد بعض الأفراد أو الفئات.

كما قد تُؤدِّي إشكالية استخدام الأنظمة الذكية إلى تهديد الحق فى العمل بسبب آليات التحكم الآلي، خصوصًا مع ضعف الأطر التشريعية والمنظمة للمسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي.

أوَّلًا: تحديات تتعلَّق بالحق فى الخصوصية وحماية البيانات:

أدَّى تطوُّر تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تحوُّلات جذرية فى طريقة جمع البيانات ومُعالجتها واستخدامها، ما أثار قلقًا متزايدًا بشأن انتهاك الحق فى الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية. ويُثير هذا التحوُّل أسئلة قانونية معقَّدة حول مدى كفاية الأطر التشريعية الحالية فى مواكبة قدرات الذكاء الاصطناعي، لا سيما من حيث الشفافية، والمساءلة، والسيطرة على تدفُّق المعلومات. (١)

ومن المؤكَّد أنه يُوجد تأصيل قانوني للحق فى الخصوصية وحماية البيانات، فالحق فى الخصوصية هو حق أساسي منصوص عليه فى المواثيق الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) فضلًا عن حماية البيانات الشخصية فى التشريعات الوطنية والدولية مثل: اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات، والنصوص القانونية فى الدول المختلفة. ومن أبرز التحديات القانونية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي: جمع البيانات على نطاق واسع دون علم أو موافقة صريحة من ذوي الشأن، فغالبًا تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي بجمع كميات ضخمة من البيانات دون موافقة مدروسة من المستخدمين(٢).

(١) قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.
يهدف إلى مكافحة إساءة استخدام التكنولوجيا، ويُستخدم لضبط الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
- المادة ٢٥: تعاقب على الاعتداء على المبادئ الأسرية أو نشر محتوى يُسيء للكرامة الإنسانية.
- المادة ٢٧: تُجرّم الوصول غير المشروع إلى البيانات والمعلومات الحكومية أو الخاصة.
- المادة ٣٠: تُعاقب الجهات التي تستخدم الوسائل التكنولوجية للإضرار بالأمن القومي أو النظام العام.

(٢) عبد الله، إيمان. التحول الرقمي وأثره على حقوق الإنسان فى القانون المصري. المجلة المصرية للدراسات القانونية، العدد ١٤، ٢٠٢٣.

ثانيًا: المراقبة الجماعية وانتهاك الخصوصية:

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية غير مسبوقة، حيث بات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع فى مجالات عدة، أبرزها الأمن والمراقبة. وقد مكَّن هذا التقدُّم التكنولوجي الحكومات والقطاع الخاص من جمع وتحليل كمّ هائل من البيانات الشخصية بصورة تلقائية وسريعة، وهو ما يُعرف بالمراقبة الجماعية المعزَّزة بالذكاء الاصطناعي. فى ظلِّ هذا الواقع، تثور تساؤلات قانونية وحقوقية مهمَّة تتعلَّق بمدى احترام هذا النوع من المراقبة للحق فى الخصوصية، باعتباره أحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. كما تثور إشكالية هامة وهي التعارض بين استخدام الذكاء الاصطناعي فى المراقبة الجماعية وضمانات الحق فى الخصوصية التي يكفلها الدستور. حيث تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي تقنيات متطوِّرة جدًّا يُمكن من خلالها التعرُّف على الوجه، والتتبُّع السلوكي، لتحليل الأفراد دون علمهم، وهو ما يُشكل انتهاكًا صريحًا لخصوصيتهم. (١)

١- مفهوم المراقبة الجماعية:

تُعرف المراقبة الجماعية بأنها: العملية التي يتمُّ من خلالها جمع معلومات شخصية عن عدد كبير من الأفراد، وفي الأغلب يتمُّ ذلك دون سبب قانوني كحالات الاشتباه، ودون إذن مسبق، وقد يتمُّ ذلك لأغراض أمنية أو سياسية أو اقتصادية. وتُمثل هذه الممارسات تحوُّلًا عن النماذج التقليدية للمراقبة، التي كانت تُركز على أفراد محدَّدين بناءً على حالات اشتباه لها تبرير قانوني.

وتشمل أدوات المراقبة الجماعية الحديثة كاميرات المراقبة الذكية وبرامج تحليل البيانات الضخمة وأنظمة التعرُّف على الوجوه، والمراقبة عبر الإنترنت مثل وسائل التواصل والمنصات الرقمية، وتستطيع الأنظمة (٢) التتبُّع الجغرافي والتقنيات الحاسوبية المتقدمة الآن تحليل البيانات المخزَّنة واتخاذ قرارات أو

(1) Goodman, Bryce. "Ethics and Governance of Artificial Intelligence." European Journal of Risk Regulation, 2020.

(٢) فتحي، سامي. حماية البيانات الشخصية فى عصر الذكاء الاصطناعي: قراءة قانونية مقارنة. المركز القومي للبحوث القانونية، ٢٠٢٢.

توقعات بناءً على تحليل هذه البيانات. وفي سياق المراقبة، تُستخدم الأنساق الحسابية والتعرُّف التلقائي على الأنماط والتوجُّهات ولتصنيف الأشخاص وتحليل سلوكياتهم والتنبؤ بالأنشطة الإجرامية.

ورغم فوائد هذه التطبيقات، إلا أنها كما ذكرنا آنفًا تُثير تساؤلات حول الشفافية، والمساءلة، واحتمالية التمييز ضد فئات معينة خصوصًا الأقليات [1].

٢ - مفهوم الحق فى الخصوصية:

يُعدُّ الحق فى الخصوصية أحد الحقوق الأساسية المُعترف بها دوليًا، وقد تم التأكيد عليه فى عدة نصوص دولية، منها:

- المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنصُّ على:

« لا يجوز تعريض أي إنسان لتدخل تعسُّفي فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته... ».

- المادة (١٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- المادة (٨) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ويتسع مفهوم الخصوصية ليشمل عدة جوانب مهمة، منها:

- حماية البيانات الشخصية.
- الحرية فى التعبير عن الذات دون رقابة.
- الحق فى أن تُترك دون مراقبة أو تتبُّع غير مبرَّر.

وبالتالي، فإن أي تدخل فى هذا الحق يجب أن يكون:

ضروريًا ومتناسبًا مع الهدف المراد تحقيقه.

ثانيًا: نقل البيانات عبر الحدود وتضارب القوانين:

الذكاء الاصطناعي هو عبارة عن أنظمة قادرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات لاتخاذ قرارات أو تقديم توصيات، ويتعامل الذكاء الاصطناعي مع

(1) Cath, Corinne. "Governing Artificial Intelligence: Ethical, Legal and Technical Opportunities and Challenges." Philosophical Transactions of the Royal Society A, 2018.

بيانات تنتقل بين دول مختلفة تخضع لأُطر قانونية متفاوتة، ممَّا يُثير تعقيدات قانونية حول الحماية والمعايير الدولية، خصوصًا المرتبطة بسيادة الدولة مقابل الطابع العالمي للبيانات[١].

وكما ذكرنا آنفًا فإن الذكاء الاصطناعي يعتمد على أنساق حسابية (خوارزميات) تتطلَّب تدفقًا لبيانات دولية بين الشركات الكبرى، سواء لأغراض تجارية أو تقنية، وبين مراكز قواعد البيانات عبر الحدود الدولية.

وتبرز هنا الإشكالية الكبرى وهي تضارب القوانين والأنظمة القانونية الداخلية مقابل اختلاف قوانين حماية البيانات بين الدول. [٢]

ثالثًا: التأثير على حقوق الإنسان:

ممَّا لا شكَّ فيه أن نقل البيانات إلى دول ذات قوانين حماية بيانات ضعيفة يُعرِّض الأفراد لانتهاكات خصوصيتهم، كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي فى اتخاذ قرارات مثل التوظيف أو منح القروض قد يُؤدِّي إلى تمييز غير مقصود بين الأفراد، خاصة إذا كانت البيانات المُستخدمة غير متوازنة أو متحيِّزة لفئات معينة كما ذكرنا آنفًا.

فضلًا عن ذلك فإن تضارب القوانين يُثير الصعوبة بين الأفراد حول معرفة كيفية استخدام بياناتهم أو الاعتراض على معالجتها.

ممَّا يُؤدي للتأثير غير المتكافئ بين الأفراد ويُعرِّضهم لخطر الانتهاك غير المشروع لخصوصياتهم؛ بسبب ضعف الرقابة والمساءلة القانونية فى بعض البلدان.[٣]

---

(1) Claudio Novelli، "Generative AI in EU Law: Liability, Privacy, Intellectua Property, and Cybersecurity"، 2024.

تناقش الورقة التحديات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، وتقييم مدى كفاية التشريعات الأوروبية الحالية فى هذا المجال.

(٢) • اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR): تفرض قيودًا صارمة على نقل البيانات خارج الاتحاد الأوروبي، ما لم توفر الدولة المستقبلة مستوى حماية مكافئًا.

• قضية Schrems II: فى عام ٢٠٢٠، أبطلت محكمة العدل الأوروبية اتفاقية "درع الخصوصية" بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، معتبرةً أن الولايات المتحدة لا توفر حماية كافية للبيانات الشخصية، خاصة فى ظل برامج المراقبة الحكومية.

• مثال حديث: فى أغسطس ٢٠٢٤، فرضت هيئة حماية البيانات الهولندية غرامة قدرها ٢٩٠ مليون يورو على شركة Uber لنقلها بيانات السائقين من الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة دون توفير الحماية اللازمة، مما يُعد انتهاكًا لـ GDPR.

(٣) مها يسري عبد اللطيف نصار، "المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٣. تناقش هذه الدراسة مدى خضوع أنظمة الذكاء الاصطناعي للقواعد العامة للمسؤولية المدنية، وتؤكد على ضرورة تطوير إطار قانوني خاص ينظم هذه الأنظمة.

رابعًا: المسؤولية القانونية عن الانتهاكات:

فى حال حدوث تسريب أو سوء استخدام للبيانات، يصعب تحديد الجهة المسؤولة قانونيًا، فهل هي مُطوِّر النظام، أم الجهة المالكة للبيانات، أم النظام نفسه؟ ويثور الجدل حول القواعد التقليدية للمسؤولية الجنائية والتي تعتمد على الإرادة الموجودة لدى الإنسان وقصده الجنائي. فالمسؤولية الجنائية تُعرف بأنها: «تلك الرابطة التي تقوم بين الواقعة الإجرامية التي تُعدُّ جريمة فى نظر القانون من جهة، والمتهم بتلك الواقعة من جهة أخرى».[١]

ومن المعلوم أن المسؤولية الجنائية لا تقوم على فكرة الضرر بخلاف المسؤولية المدنية التي تقوم عليها، فالمسؤولية الجنائية لا تُحدِّد العقوبة على أساس أهمية الضرر وجسامته، وإنما على أساس جسامة الفعل المُجَرّم من الناحية الأدبية. ولا تتدخل فكرة الضرر عند وقوعه إلا بصفة تبعية فى هذه المفعل، فالمسؤولية الجنائية تبقى مستقلة عن الضرر الذي نشأ عن الفعل، والمتهم فى أغلب الأحيان يُحاسب عن خطئه وسلوكه المُجَرَّم فحسب بغضِّ النظر عن الضرر[٢].

و يُعدُّ تحليل السلوك المُجَرَّم محل النزاع نقطة الانطلاق لتحديد المسؤولية القانونية، حيث يتعيَّن على القاضي التحقُّق من تحقُّق أركان هذا السلوك؛ للوصول إلى النتيجة القانونية السليمة. وفي ضوء ذلك، فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي تخضع، من حيث المبدأ، لنفس المتطلبات القانونية التي تحكم السلوك الإنساني، وذلك من خلال فحص أركان السلوك، سواء كانت سلوكًا إيجابيًا أم سلبيًا، بشكل موضوعي [٣] ويتجسَّد ذلك فى تحديد ما إذا كانت الأركان القانونية متوافرة عند ارتكاب الفعل الضار، إذ لا يُمكن قيام المسؤولية دون تحقُّق الفعل الضار الذي يُشكّل السبب المباشر للضرر الواقع، وعند التطبيق على الوقائع، قد تُواجه الهيئات القضائية تحديات عملية فى إسناد المسؤولية عن الأفعال المُرتكبة بواسطة

(١) رحاب عميش، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، أكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا القرية الذكية، كلية الحقوق لغة إنجليزية، المنصورة، ٢٠٢١م، ص.

(٢) هبة الزهراني، الموقع الإلكتروني، المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي، شركة مال الإعلامية الدولية، صحيفة مال. https://maaal.com/٢٠٢٠/١٢/٢٠٢٠-١٦٧٠٥٥-٢ /، ٢٠٢٠ .

(3) Yahya Ibrahim Dahshan , Criminal Liability for Artificial Intelligence Crime. https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law

الذكاء الاصطناعي، نتيجة غياب العنصر البشري المباشر. ومع ذلك، فإن غياب الفاعل البشري لا يُسقط بالضرورة إمكانية المساءلة، إذ يُمكن مساءلة الجهة المُطوِّرة أو المشغلة للأنظمة الذكية وفقًا لقواعد المسؤولية المدنية التقليدية، إلى حين صدور إطار قانوني خاص يُنظم هذه الإشكالية بشكل دقيق.(١)

وفي ضوء ذلك، يتضح أن هيكل المسؤولية الجنائية قد تم تصميمه ليتلاءم مع الطبيعة البشرية، حيث يقوم على وجود الإرادة والتمييز فى اتخاذ القرارات، ويُبنى على مفاهيم أخلاقية تتعلق بروح الإنسان ونفسه. وبالتالي، فإن الاعتماد على هذا الإطار لتطبيقه على أنظمة الذكاء الاصطناعي يُثير تساؤلات جوهرية: كيف يُمكن الحديث عن قيام المسؤولية الجنائية فى غياب الروح والنفس؟ وهل يُمكن مساءلة كيان اصطناعي يفتقر إلى الإرادة الحرة أو القصد الجنائي الواعي؟(٢)

فى ضوء ذلك، يرى العديد من الفقهاء أن تطبيق أركان المسؤولية الجنائية التقليدية على الذكاء الاصطناعي يطرح إشكاليات عميقة، ممَّا يستدعي إعادة النظر فى الإطار المفاهيمي ذاته. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير نموذج قانوني خاص للمساءلة، يأخذ فى الاعتبار خصوصية الذكاء الاصطناعي بوصفه كيانًا غير بشري، لكنه قد يتسبَّب فى أضرار تُماثل، بل قد تفوق، ما يُمكن أن يُرتكب بفعل الإنسان، وهو ما يفرض على المشرِّع إعادة صياغة الأسس التقليدية للمسؤولية. (٣)

ويستلزم فرض المسؤولية الجنائية توافر نوعين متكاملين من المتطلبات: الأوَّل ذو طابع قانوني، والثاني يتعلق بصفات الجاني، ويُشترط استيفاء كلا النوعين معًا حتى يُمكن إسناد المسؤولية الجنائية، دون الحاجة إلى شروط إضافية. وتتمثل

(1) European Parliament، "Artificial Intelligence and Civil Liability"، 2020.
تحلل هذه الدراسة الإطار القانوني للمسؤولية المدنية فى سياق تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتقدم توصيات لتطوير تشريعات تتناسب مع المخاطر المرتبطة بهذه التقنيات..

(٢) لا توجد حتى الآن مسؤولية قانونية مباشرة على "الذكاء الاصطناعي" ذاته فى القانون المصري، بل تقع المسؤولية على الأشخاص (المبرمج، المطور، المستخدم، الجهة المشغلة) ويُتوقع أن يصدر تشريع خاص بالذكاء الاصطناعي خلال السنوات القادمة، وهناك مسودات غير رسمية يتم مناقشتها بالتعاون مع وزارة الاتصالات وهيئات علمية.

(٣) European Commission، "Liability Rules for Artificial Intelligence"، ٢٠٢٠. تقترح المفوضية الأوروبية إطارًا قانونيًا لمعالجة المخاطر التي تنشأ عن استخدامات محددة للذكاء الاصطناعي، مع التركيز على احترام الحقوق الأساسية والسلامة.

الأسُس القانونية لأي جريمة فى أربعة متطلبات جوهرية ينبغي أن تتحقَّق جميعها وفقًا لما ينصُّ عليه القانون، وهي: مبدأ الشرعية، ومبدأ السلوك، ومبدأ الإرادة، ومبدأ المسؤولية الشخصية. وفي حال غياب أيٍّ من هذه المتطلبات، لا يجوز للمحكمة أن تُقرر المسؤولية الجنائية على أي فرد بشأن الجريمة محل النظر، حيث إن كلًا من هذه المبادئ تُمثل ركنًا أساسيًا فى تجريم السلوك المُرتكب. إلا أن تطبيق هذه المبادئ على أنظمة الذكاء الاصطناعي يُثير تحديات جوهرية، خاصة فيما يتعلَّق بمبدأي الإرادة والمسؤولية الشخصية، حيث تفتقر هذه الأنظمة إلى الإرادة الواعية والتمييز الأخلاقي، ممَّا يجعل من الصعب إثبات القصد الجنائي أو تحميلها مسؤولية ذاتية عن أفعالها. وهو ما يفتح باب النقاش حول ضرورة تطوير نماذج قانونية جديدة تتلاءم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي كفاعل غير بشري، قد يُنتج آثارًا جنائية دون أن تتوفر فيه الأركان التقليدية للمسؤولية. (١)

المطلب الثاني

نحو مقاربة حقوقية لحماية الإنسان فى ظل التحوُّل الرقمي

التحوّل الرقمي لا يُختزل فى مجرد إدخال أدوات تكنولوجية جديدة إلى القطاعات التقليدية، بل يتعدَّى ذلك ليُشكل عملية شاملة لإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسَّسية للدولة والمجتمع. ويتمثل هذا التحوُّل فى الانتقال من النماذج الورقية أو اليدوية إلى نماذج آلية تعتمد على البيانات والتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة والخِزن السحابية، والإنترنت.

وفي السياق القانوني، يُفهم التحوُّل الرقمي بوصفه تحوُّلًا فى البيئة التي تُمارَس فيها الحقوق والواجبات، وتُطبّق فيها القوانين، ما يستدعي مراجعة مستمرة للإطار التشريعي؛ لضمان مواكبته لهذا الواقع الجديد. فالقانون لم يعد يُواجه أفعالًا تقليدية بل أنماطًا رقمية معقَّدة تتطلَّب أدوات تحليل وتكييف قانوني جديدة. ولقد أفرز التحوُّل الرقمي واقعًا مزدوجًا فمن جهة، أتاح وسائل

(١) فيصل موسى الحياري، "آثار قيام المسؤولية المدنية الناشئة على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإسراء، ٢٠٢٣. تُسلط الدراسة الضوء على التحديات القانونية المرتبطة بتحديد المسؤولية عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتناقش مدى كفاية القواعد التقليدية فى هذا السياق.

جديدة لتعزيز حقوق الإنسان كحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، والتعليم، والرعاية الصحية عن بُعد. ومن جهة أخرى، فتح الباب أمام انتهاكات نوعية للحقوق ذاتها، مثل التتبُّع الرقمي الجماعي، والتحكم الخوارزمي فى السلوك، والتمييز التلقائي الناتج عن خوارزميات غير شفَّافة وعير دقيقة. وقد أظهرت التجربة أن الحقوق التي بدت راسخة فى البيئة التقليدية، أصبحت أكثر هشاشة فى البيئة الرقمية، خاصة مع تصاعد القدرة التقنية للسلطات العامة والشركات الخاصة على جمع البيانات ومراقبة السلوك الفردي. وهذا ما يفرض إعادة بناء العلاقة بين التكنولوجيا والقانون على أسُس جديدة تضمن احترام الكرامة الإنسانية[١].

ومن هنا نستطيع أن نقول: إنَّ التحوُّل الرقمي أصبح يُشكل واقعًا قانونيًا جديدًا، فلم يعد بالإمكان التعامل مع التكنولوجيا بوصفها مجرد أداة تقنية مُحايدة، بل أصبحت فاعلًا رئيسيًا له تأثير قانوني مباشر، سواء من خلال القرارات التلقائية التي تتخذها الأنظمة الذكية، أو من خلال الهياكل الجديدة للسلطة التي تُولدها المنصات الرقمية. وقد أدَّى ذلك إلى ما يُعرف بـ « التحوُّل القانوني الرقمي » ، حيث بدأت بعض الدول والمنظمات فى سنِّ تشريعات رقمية تُعنى بحماية البيانات، والحوكمة الخوارزمية، والشفافية الرقمية.[٢]

وفي النهاية نستطيع أن نُؤكد أنه رغم هذا التقدم، إلا أنه لا تزال العديد من الأنظمة القانونية تُعاني فجوة تشريعية وتنظيمية فى مُواكبة سرعة التطوُّر الرقمي، ممَّا يُضعف قدرة القانون على تأدية وظيفته الأساسية فى حماية الإنسان وحقوقه.

أوَّلًا: الاتجاه القضائي المصري فى تحديد المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي:

حتى تاريخ كتابة هذه السطور (مايو ٢٠٢٥)، لا يُوجد فى القضاء المصري أحكام مباشرة صادرة عن محكمة النقض أو المحكمة الدستورية العليا تتناول

(١) محمود، محمد عبد العاطي. الذكاء الاصطناعي ومبدأ المشروعية فى القانون العام. مجلة القانون العام، جامعة القاهرة، ٢٠٢١.

(2) Cath, Corinne. "Governing Artificial Intelligence: Ethical, Legal and Technical Opportunities and Challenges." Philosophical Transactions of the Royal Society A, 2018.

المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي بشكل صريح ومستقل؛ نظرًا لحداثة الموضوع وعدم وجود قانون خاص يُنظم الذكاء الاصطناعي فى مصر حتى الآن.

ومع ذلك، يُمكن الإشارة إلى عدد من النقاط التي تُشكل مدخلًا لتفسير الاتجاه القضائي المصري فى هذا المجال، ولو بشكل غير مباشر:

١- المسؤولية عن الأفعال الضارة « تطبيق القواعد التقليدية « :

القضاء المصري يستند فى الغالب إلى أحكام المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها فى القانون المدني المصري، لا سيما المواد:

المادة ١٦٣ مدني: « كل خطأ سبَّب ضررًا للغير يُلزم مَن ارتكبه بالتعويض ».

فهذه القاعدة يُمكن أن تُطَبَّق على مخرجات نُظم الذكاء الاصطناعي إذا ثبت وجود خطأ بشري فى التصميم أو الإشراف أو الاستخدام.

المادة ١٧٤ مدني: « مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه « .

يستخدم القضاء هذه المادة فى حالات الخطأ الناتج عن أدوات أو أجهزة تُدار من قِبَل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

فالمتبوع يكون مسؤولًا عن الضرر الذي يُحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعًا منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. ويُحتمل أن يُطَبّق هذا المبدأ على الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة تابعة للمستخدم أو المؤسَّسة.

٢- أحكام قضائية مُشابهة فى المسؤولية عن الأشياء أو الأدوات:

فى قضايا متعلِّقة بالحوادث الناتجة عن آلات أو معدات صناعية، قضت محكمة النقض:

« أنَّ حارس الشيء مسؤول عن الضرر الذي يُحدثه هذا الشيء، ولو لم يكن هناك خطأ منه، ما دام الشيء فى حراسته وتحت سيطرته »[١].

وهذا الحكم يُمكن الاستناد إليه لتكييف المسؤولية القانونية عن نظام ذكاء اصطناعي باعتباره شيئًا خطيرًا أو أداة تُسبب ضررًا. مع ملاحظة أن القضاء

(١) نقض مدني، الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ قضائية، جلسة ١٦/٣/١٩٧٧.

المصري يتبع مدرسة التحفُّظ القانوني؛ أي: لا يعترف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، ولا يُحمِّله المسؤولية المباشرة كفاعل أصلي، فالمسؤولية تُسند عادة إلى مُصمِّم النظام أو مشغله أو المستخدم النهائي. وفي هذا السياق، نرى أن نطرح نظرية «الفاعل المعنوي» أو الفاعل غير البشري كوسيلة قانونية لحل إشكالية مدى إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي جنائيًا، أو على الأقل إسناد الفعل الجرمي إليه بطريقة تُخرج المسؤولية من الإطار التقليدي القائم على العنصر البشري فقط.

وفي النهاية نستطيع أن نقول: إنه رغم غياب أحكام مباشرة بشأن الذكاء الاصطناعي، إلا أن القضاء المصري قد يُكيِّف الموضوع عبر المسؤولية التقصيرية « خطأ، ضرر، علاقة سببية » أو المسؤولية عن الأشياء أو أدوات العمل أو مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه.

٣- محكم الذكاء الاصطناعي:

فى مؤتمر عقدته كلية الحقوق بجامعة عين شمس عام ٢٠٢٣، تمَّت مناقشة دور الذكاء الاصطناعي فى التحكيم، مع التركيز على التحديات القانونية المرتبطة باستخدامه فى الإجراءات القضائية[١].

ولقد تناولت دراسة نُشِرَت فى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية عام ٢٠٢١ التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على قوانين الملكية الفكرية، مُشيرة إلى ضرورة تحديث هذه القوانين؛ لمواكبة التطوُّرات التكنولوجية[٢].

ثانيًا: الحماية الدولية لحقوق الإنسان من مخاطر الذكاء الاصطناعي:

كما ذكرنا آنفًا فقد أدَّى التطوُّر المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى بروز تحديات حقوقية عابرة للحدود، استدعت تحرُّكًا دوليًا لتنظيم استخدام هذه

(١) الذكاء الاصطناعي ٢٠٢٣ المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق «التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي".

(٢) محمد محمد القطب سعيد، دور قواعد الملكية الفكرية فى مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي «دراسة قانونية تحليلية مقارنة» المجلد ١١، العدد ٧٥ - الرقم المسلسل للعدد ٧٥ ، مارس ٢٠٢١.
الصفحة: ١٦٢٩-١٧٤٤

التقنيات بما يضمن احترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. فقد بات الذكاء الاصطناعي يُستخدم فى مجالات تمسُّ جوهر الحياة الإنسانية، مثل الصحة، الأمن، العدالة، التوظيف، والتعليم، ممَّا يتطلَّب معايير دولية صارمة تمنع التعسُّف، وتُحقِّق الشفافية، والمساءلة، وعدم التمييز.

١- المبادئ الدولية لحماية حقوق الإنسان فى البيئة الرقمية:

أكَّدَت المواثيق الدوليَّة، لا سيما:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦).
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١٩٥٠).
- (١٩٨١) الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

على حماية الحق فى الخصوصية، وحرية التعبير، والمساواة، وعدم التعرُّض للتمييز. وهي مبادئ مهددة بفعل الاستخدام غير المنظم للذكاء الاصطناعي.

وقد أقرَّت الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان عدة تقارير أكَّدَت أنه:

على الدول أن تضمن أن استخدام الذكاء الاصطناعي يتمُّ وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع وجود رقابة مستقلة وإمكانية الانتصاف فى حال الانتهاك.

٢- المبادرات الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي:

أ- مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٢٠١٩ [1] :

- الشفافية.
- احترام سيادة القانون.
- العدالة وعدم التحيز.
- المساءلة.

(1) OECD AI Principles overview. https://oecd.ai/en/ai-principles

ب- إعلان اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ٢٠٢١ [١]:

أوَّل وثيقة دولية شاملة تتناول الذكاء الاصطناعي من منظور أخلاقي وحقوقي، وقد أقرَّها بالإجماع ١٩٣ دولة عضوًا. ومن أبرز ما تضمنته:

- منع استخدام الذكاء الاصطناعي فى المراقبة الجماعية التي تنتهك الخصوصية.

- ضرورة الشفافية وقابلية التفسير فى أنظمة اتخاذ القرار الآلي.

- التأكيد على مبدأ عدم التمييز والتحيُّز الخوارزمي.

- ضرورة تقييم الأثر البيئي والتنموي للذكاء الاصطناعي.

- تعزيز الرقابة البشرية والمسؤولية القانونية.

٣- التحديات القانونية الدولية لتنظيم المسؤولية القانونية اللذكاء الاصطناعي:

رغم هذه الجهود، لا تزال هناك ثغرات تنظيمية واضحة، أهمُّها: غياب معاهدة دولية ملزمة تُنظم الذكاء الاصطناعي بشكل شامل، فضلًا عن تفاوت المعايير القانونية والأخلاقية بين الدول، مع صعوبة تحديد المسؤولية القانونية عند وقوع ضرر بسبب نظام ذكي عابر للحدود.

(1) Soroptimist International، The UNESCO Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence، https://www.soroptimistinternational.org

الخاتمة

شهد العالم فى السنوات الأخيرة تحوُّلًا جذريًا بفعل التطوُّر المتسارع فى تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو تحوُّل لم يقف عند حدود الاقتصاد أو التكنولوجيا، بل امتدَّ ليطال بنية الدولة الدستورية نفسها. وقد أبرز هذا البحث كيف أن الذكاء الاصطناعي -رغم ما يُتيحه من فرص لتعزيز فعالية الأداء الحكومي وتطوير العدالة- يطرح فى المقابل تحديات عميقة على مستوى احترام المبادئ الدستورية، وفي مقدمتها سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وحماية الخصوصية وحرية التعبير، وحماية جميع الحقوق والحريات الأساسية.

وقد حاولنا من خلال هذا الإطار المفاهيمي تسليط الضوء على الأبعاد القانونية والدستورية للذكاء الاصطناعي، وكيف يُمكن استيعابه ضمن منظومة تحفظ التوازن بين الابتكار التقني وصون الكرامة الإنسانية. كما أن مستقبل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الدستوري يتوقَّف على مدى جاهزية النظم الدستورية لمواكبة هذا التحوُّل، من خلال تطوير أدوات قانونية ورقابية جديدة تُراعي الخصوصيات الرقمية المستجدة دون التفريط بالمبادئ الثابتة، ممَّا يستدعي إعادة النظر فى العلاقة بين التكنولوجيا والحقوق الدستورية. حيث إنه يُعيد تشكيل المجال العام وآليات النقاش السياسي، ويضع الديمقراطيات فى مواجهة مباشرة مع مخاطر الفوضى المعلوماتية والمراقبة الرقمية والتلاعب بالانتخابات. ومن هنا، فإن تأطير الذكاء الاصطناعي ضمن قواعد دستورية صارمة، وضمان رقابة فعّالة عليه، يُعدَّان شرطين أساسيين لضمان انسجام التقدم التكنولوجي مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

النتائج:

١- غياب تعريف موحَّد للذكاء الاصطناعي يُمثِّل عائقًا أمام تنظيمه القانوني، ما يستدعي مقاربة قانونية مرنة وشاملة.

٢- تطبيقات الذكاء الاصطناعي فى المجال القانوني تُسهم فى تحسين كفاءة العدالة، لكنها تُثير إشكالات دستورية عند استخدامها فى صنع القرار أو تفسير النصوص القانونية.

٣- الذكاء الاصطناعي يُهدِّد الخصوصية الفردية من خلال أدوات المراقبة والتحليل، ممَّا يتطلَّب تطوير ضمانات فعَّالة لحمايتها. كما يُشكل تهديدات واضحة لسائر الحقوق الدستورية مثل حرية التعبير، والمشاركة السياسية، نتيجة الاستخدام غير المنضبط لتقنيات المراقبة والتحليل السلوكي.

٤- التلاعب بالمعلومات عبر وسائل الذكاء الاصطناعي يُضعف النقاش الديمقراطي، ويُهدِّد ثقة المواطنين بالمؤسَّسات.

٥- الانتخابات قد يكون عرضة للتشويش والاختراق بفعل أدوات الذكاء الاصطناعي، ممَّا قد يُؤثِّر على نزاهة العمليات الانتخابية ونتائجها.

٦- غياب الأطر الدستورية المنظِّمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي يُؤدِّي إلى فراغ قانوني قد يُستغل للإضرار بالمبادئ الديمقراطية.

٧- الذكاء الاصطناعي يملك القدرة على التأثير فى صنع القرار القضائي والإداري، ممَّا يستدعي ضبط دوره بما لا يمسُّ استقلالية السلطات وحيادية القضاء.

٨- النظم الديمقراطية مُهدَّدة بفوضى معلوماتية ناجمة عن إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ لتضليل الرأي العام أو التدخُّل فى الانتخابات.

٩- افتقار القوانين الدستورية الحالية إلى أدوات رقابية متخصِّصة فى المجال الرقمي، يجعلها غير كافية لضبط مُمارسات الذكاء الاصطناعي.

التوصيات:

١- ضرورة صياغة تعريف قانوني شامل للذكاء الاصطناعي يأخذ بعين الاعتبار خصائصه المُتغيرة ويكون قابلًا للتطبيق المستقبلي، ويُحدِّد خصائصه القانونية، خصوصًا فى السياقات الدستورية.

٢- إنشاء أُطر دستورية وتشريعية تُنظِّم استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة فى مجالات القضاء والإدارة والانتخابات.

٣- تعديل الدساتير أو سنُّ قوانين دستورية مكمِّلة لتشمل مبادئ واضحة حول التعامل مع التكنولوجيا الذكية، بما يضمن حماية الحقوق الرقمية.

٤- تعزيز الرقابة البرلمانية والقضائية على أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدَمة فى الشأن العام، خصوصًا فى الانتخابات، والعدالة، والأمن.

٥- ضمان الشفافية والمساءلة فى خوارزميات الذكاء الاصطناعي، لا سيما تلك التي تُؤثر على الحقوق الأساسية للأفراد.

٦- تأسيس هيئات وطنية مستقلة للرقابة على الذكاء الاصطناعي، تتمتَّع بسُلطة تقييم أثر هذه التقنيات على الحقوق والحريات.

٧- تطوير أدوات حماية الخصوصية الرقمية من خلال تشريعات صلبة تضع قيودًا على جمع البيانات وتحليلها.

٨- تنظيم حملات توعية رقمية لتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر المعلومات المضللة والرقابة الرقمية ولضمان الشفافية، وأن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي خاضعًا للنقاش الديمقراطي والمساءلة العامة.

٩- تشجيع التعاون الدولي فى وضع معايير أخلاقية وتشريعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي؛ لضمان توافق عالمي مع المبادئ الدستورية وحقوق الإنسان.

١٠- تشجيع التعاون الدولي لتوحيد معايير حماية الحقوق الدستورية فى ظل تكنولوجيا عابرة للحدود، وتفادي تضارب القوانين الوطنية.

١١- إقرار مدونات سلوك ملزمة للمُطوّرين والمُستخدمين تُوضِّح حدود استخدام الذكاء الاصطناعي، وتربطه بالمبادئ الأخلاقية والدستورية.

١٢- تبنِّي اتفاقية دولية ملزمة تُنظم استخدام الذكاء الاصطناعي فى إطار حقوق الإنسان.

١٣- إنشاء هيئة دولية لمراقبة وتقييم أنظمة الذكاء الاصطناعي من منظور حقوقي مع دعم الدول النامية تقنيًا وتشريعيًا.

قائمة المراجع:

أولًا: مراجع باللغة العربية:

١. أحمد إبراهيم سلمي أرناؤوط ، أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد، كلية التربية – جامعة العريش، تفعيل تطبيق الحوكمة الإلكترونية بمؤسسات التعليم الجامعي فى مصر فى ضوء الإفادة من خبرة الهند، https://jfees.journals.ekb.eg/article.

٢. أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ٢٣، العدد ٤ - الرقم التسلسلي للعدد ٩٣.

٣. أحمد كمال يوسف، الذكاء الاصطناعي ومسؤولية الدولة» رؤية دستورية»، دار النهضة العربية، بدون تاريخ.

٤. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، "الخصوصية والرقابة فى العصر الرقمي"، تقرير سنوي، ٢٠٢٠.

٥. إيمان عبد الله، "التحول الرقمي وأثره على حقوق الإنسان فى القانون المصري"، المجلة المصرية للدراسات القانونية، العدد ١٤، ٢٠٢٣.

٦. سامي فتحي، حماية البيانات الشخصية فى عصر الذكاء الاصطناعي قراءة قانونية مقارنة، المركز القومي للبحوث القانونية، ٢٠٢٢.

٧. الذكاء الاصطناعي ٢٠٢٣ المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق «التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي".

٨. عصام عيروط، جامعة نابلس، فلسطين، مستقبل الذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وأخلاقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا، برلين.

٩. فيصل موسى الحياري، "آثار قيام المسؤولية المدنية الناشئة على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإسراء، ٢٠٢٣.

١٠. محمد عبد العاطي محمود، "الذكاء الاصطناعي ومبدأ المشروعية فى القانون العام"، مجلة القانون العام، جامعة القاهرة، ٢٠٢١.

١١. محمد محمد القطب سعيد، دور قواعد الملكية الفكرية فى مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي «دراسة قانونية تحليلية مقارنة».

١٢. منى أشوك، جامعة ريدينغ، روهيت مادان فى جامعة كوينز بلفاست، الإطار الأخلاقي للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، فبراير، المجلة الدولية لإدارة المعلومات، ٢٠٢٠.

١٣. مها يسري عبد اللطيف نصار، "المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٢٣.

١٤. هبة محيي، مخاطر-الخصوصية - تطبيقات الذكاء الاصطناعي... تعزيز أم تقويض للديمقراطية؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

١٥. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، "الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، الأردن، ٢٠٢٢.

ثانيًا: مراجع أجنبية:

References in English

1. Cath, Corinne. “Governing Artificial Intelligence: Ethical, Legal and Technical Opportunities and Challenges.” Philosophical Transactions of the Royal Society A, 2018.
2. European Commission. “Liability Rules for Artificial Intelligence”, 2020.
3. European Parliament. “Artificial Intelligence and Civil Liability”, 2020.
4. Eubanks, Virginia. Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor. St. Martin’s Press, 2018.
5. Goodman, Bryce. “Ethics and Governance of Artificial Intelligence.” European Journal of Risk Regulation, 2020.
6. Novelli, Claudio, et al. “Generative AI in EU Law: Liability, Privacy, Intellectual Property, and Cybersecurity.” 2024.
7. 7- OECD AI Principles overview. https://oecd.ai/en/ai-principles
8. 8-Soroptimist International،THE UNESCO RECOMMENDATION ON THE ETHICS OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE ،HTTPS://WWW.SOROPTIMISTINTERNATIONAL.ORG
9. Wachter, Sandra, Mittelstadt, Brent, & Floridi, Luciano. “Why a Right to Explanation of Automated Decision-Making Does Not Exist in the General Data Protection Regulation.” International Data Privacy Law, Vol. 7, No. 2, 2017.
10. Yeung, Karen. “Algorithmic Regulation: A Critical Interrogation.” Regulation & Governance, Vol. 12, No. 4, 2018.
11. Yahya Ibrahim Dahshan , Criminal Liability for Artificial Intelligence Crime.
12. https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law